

سُوق النُقُود في الإِقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ

لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْمُنْعَمِ عَفْرِ

مفاهيم عامة :

يقسم النشاط الاقتصادي الى عدة أقسام لكل منها سوق خاص بها . هذه الأسواق هي سوق السلع والخدمات النهائية ، وسوق النقد ، وسوق العمل ، وسوق الأوراق المالية .

عرض النقود مع الطلب عليها عند سعر الفائدة الذي يحقق هذا التساوي . ويشير عرض النقود في المجتمع الى الكمية المتاحة من النقد المتداول في فترة زمنية معينة ^(١) . أما الطلب على النقود فيكون من ثلاثة أقسام هي الطلب على النقود للمعاملات وللاحتياط وللمضاربة ، وتشكل في مجموعها ما يسمى بتفضيل السيولة .

أما الطلب على النقود للمعاملات فانه يشير إلى النقود التي يحتفظ بها الافراد للقيام بوظيفتها كوسيلة للتبادل والحصول على مشترياتهم المختلفة . وهذا الطلب يتوقف على الدخل القومي وبعض العوامل الأخرى الأقل أهمية ^(٢) .

ويرى كينز أن لسوق النقد دوراً هاماً في الاقتصاد حيث أن لكل مستوى توازني في سوق النقد مستوى مقابلاً له للتوازن في سوق السلع ، وأن الصلة بين السوقيين تحدث من خلال سعر الفائدة على رأس المال ، وأن التأثير في سوق العمل يتم إما من خلال سوق النقد أو سوق السلع . فسوق النقد يحدد سعر الفائدة الذي يحدد بدوره كلاً من حجم الاستثمار وحجم الناتج القومي . وفي سوق السلع يتحدد توزيع الناتج القومي بين استهلاك وإدخار ومن ثم استثمار . ومن تحديد حجم الناتج القومي يتم تحديد حجم العمالة .

ويتحقق التوازن في سوق النقود بتساوي

(٢) كالتركيب السلي للناتج القومي ، وحجم المبيعات ، وعادات الدفع ، والعرف التجاري ، وسعر الفائدة على رأس المال .

(١) يشمل عرض النقود جميع النقود الورقية المصدرة والنقود المصرفية (الحسابات الجارية) لدى البنوك ، وتسمى النقود المصرفية أيضاً بنقود الودائع ، وهي تستخدم في خلق الائتمان من قبل الجهاز المصرفي .

المشاركة في الربح (او الخسارة)^(١) . لذا جرى هذا البحث كمحاولة لتحديد كيفية حدوث التوازن في الاقتصاد الاسلامي بدون استخدام سعر الفائدة . وقد تحدد منهج هذه الدراسة بما يلي :

١ - دراسة سوق النقد وتوازنه كما يرى كينز (باستخدام تحليل هيكس - هانش) وذلك لإظهار كيفية حدوث التوازن لهذا السوق في اقتصاد قائم على سعر الفائدة .

٢ - دراسة سوق النقد وتوازنه في اقتصاد اسلامي ، وتشمل هذه الدراسة كلاً من :

أ - عرض النقود في اقتصاد اسلامي ، وآراء بعض علماء المسلمين في تنظيم هذا العرض .

ب - الطلب على النقود بأقسامه الثلاثة والعوامل المؤثرة فيه في اقتصاد اسلامي خال من سعر الفائدة ، ومن بعض أنواع المضاربات .

ج - كيفية توازن سوق النقد في الاقتصاد الاسلامي بدون سعر الفائدة .

٣ - الخلاصة وتشمل أهم النتائج والتوصيات .

سوق النقد كما يراه كينز :

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق القول بتساوي عرض النقود مع الطلب عليها عند سعر الفائدة على رأس المال الذي يحقق

وأما الطلب للاحتياط فهو الطلب على النقود للقيام بوظيفتها كمخزن للقيمة ، وذلك للانتفاع بها عند الحاجة ، وهو يرتبط أساساً بالدخل القومي وبعض العوامل النفسية للفرد والظروف المحيطة به .

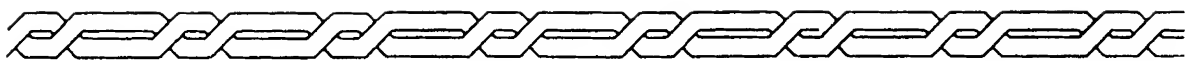
ويتوقف الطلب على النقود للمضاربة على سعر الفائدة على رأس المال ، وتطلب الأموال في هذه الحالة للقيام بها في استثمارات مختلفة حين تتاح الفرصة لذلك مستقبلاً .

منهج البحث :

يختلف الاسلام في تنظيمه للحياة الانسانية بمختلف جوانبها الاقتصادية منها وغير الاقتصادية عن غيره من الأنظمة الاخرى السائدة في العالم حالياً . ولأهمية التنظيم الاسلامي للنواحي الاقتصادية في حياة الفرد والمجتمع فإنه يتعين إبراز هذا التنظيم في صورة علمية تناسب الدراسة الاقتصادية الحديثة .

وإذ يعد سوق النقد من الأسواق الهامة في الاقتصاد ، ولقيام التعامل فيه على أسس تختلف عن الأسس الاسلامية في هذا المجال ، حيث يشكل سعر الفائدة على رأس المال عاملاً هاماً في توازن هذا السوق ومن ثم الأسواق الأخرى . في الوقت الذي يمنع فيه الاسلام العمل بالفائدة على رأس المال في النشاط الاقتصادي ، ويقدم بديلاً له هو

(١) للمزيد من التفاصيل انظر : محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الاسلامي .



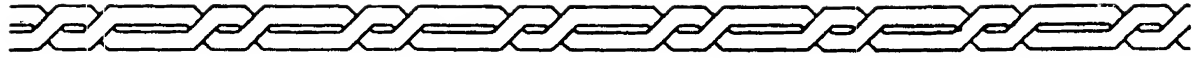
هذا التساوي . ويرى كينز أن النقود ليست محايدة في تحديد حجم النشاط الاقتصادي ، بل انها تلعب دوراً هاماً في ذلك ، حيث يمكن عن طريقها التأثير على حوافز الافراد وقراراتهم بالاستهلاك والادخار والاستثمار ، ومن ثم التأثير في حجم الناتج القومي والعمالة . وان للتوازن في سوق النقد أثراً كبيراً على التوازن في الأسواق الاخرى عن طريق تأثير كمية النقود والطلب عليها على سعر الفائدة في سوق النقد .

وتستطيع السلطات النقدية في المجتمع من خلال تغيير سعر الفائدة وغيرها من أدوات السياسة النقدية التأثير على حجم النشاط الاقتصادي . فكل سعر للفائدة يحقق التوازن في سوق النقد يقابله حجم معين من الاستثمارات ، ومن ثم حجماً معيناً من الدخل يترتب عليه حجم من المدخرات يعادل هذه الاستثمارات . وهو ما يعني التأثير في التوازن في سوق السلع من خلال سعر الفائدة . ويستثنى من ذلك الحالات التي يصل فيها سعر الفائدة الى أدنى مستوى ممكن (٢ - ٣٪) وهو ما يسمى بمصيدة او فخ السيولة في حالات البطالة المزمنة والكساد ، حيث يفقد أثره وتعجز السياسات النقدية عن معالجة المشكلة . ويكمن الحل في هذه الظروف في السياسات المالية التي تؤثر في سوق السلع والتوازن فيها .

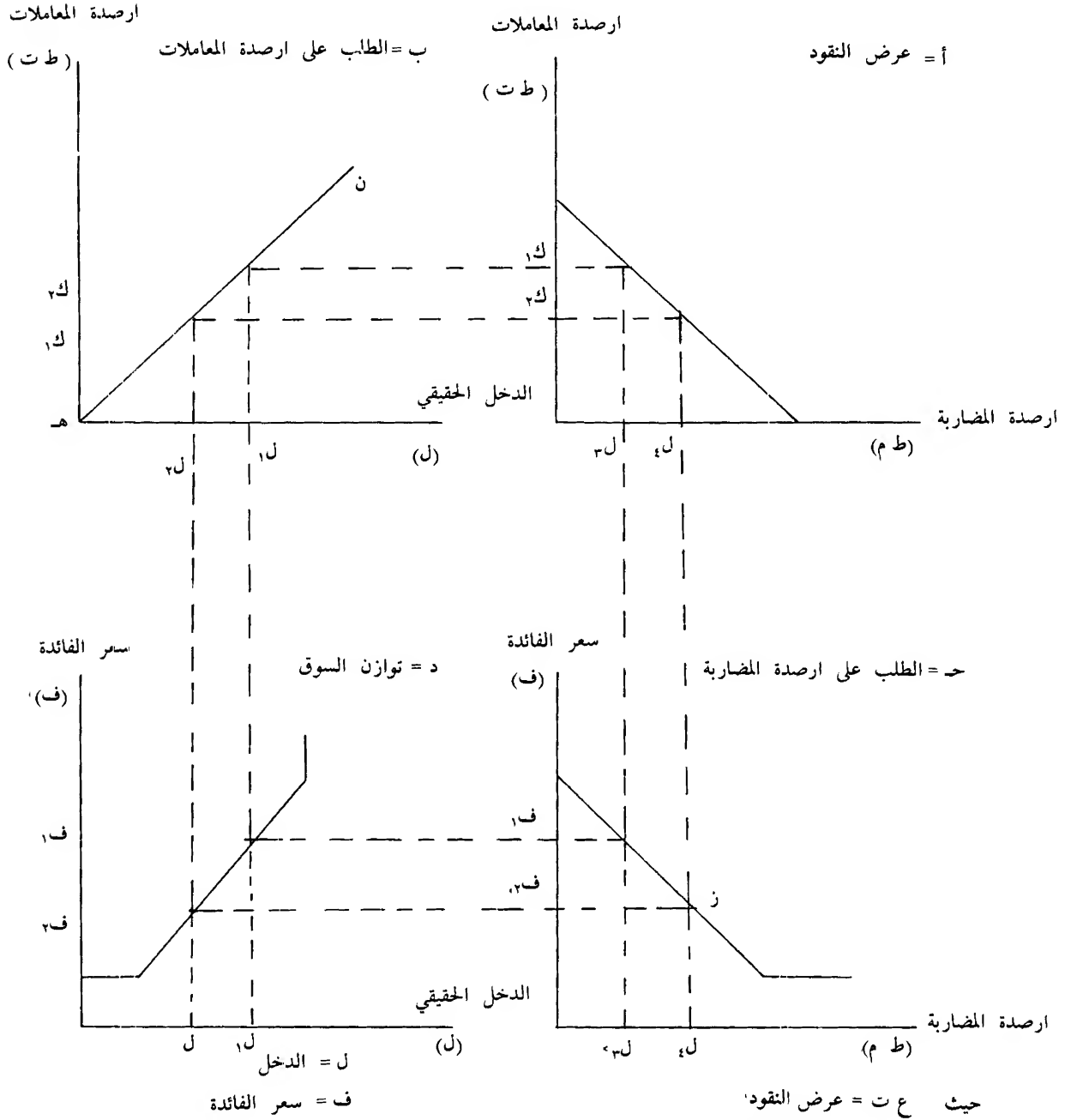
وقد كانت آراء كينز في التوازن النقدي وغيره من توازن الأسواق الاخرى (سوق العمل ، وسوق السلع والخدمات) مناسبة

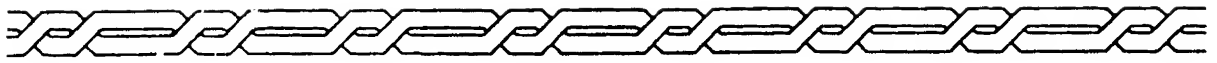
لظروف الاقتصاد الرأسمالي الذي كان يعاني من الكساد - أبان فترة الكساد العالمي في بداية الثلاثينات من القرن العشرين الميلادي - . ولا زالت كذلك في الظروف الحالية ايضاً لدى الكثير من الاقتصاديين ، لصحة مبادئها التي قامت عليها وخطوطها الرئيسية والتي يمكن تطبيقها في علاج مشكلات الاقتصاد القومي عندما يبلغ الدخل القومي في توازنه مستوى العمالة الكاملة ، وعندما يتجاوز هذا المستوى . الا ان هذه الحالة الاخيرة تحتاج الى بعض التعديلات والاضافات اللازمة في آراء كينز لتتمشى مع حالات الرواج والنمو المستمر ، او التضخم الركودي الحالي في الدول الرأسمالية وهو الذي يجمع بين حالات من التضخم والركود معاً .

وبصفة عامة فان ما يهم الدراسة الحالية هو كيف يتحقق التوازن النقدي في اقتصاد قائم على استخدام سعر الفائدة على رأس المال كما أوضحه كينز . ويبين الشكل البياني التالي كيفية حدوث هذا التوازن . حيث يقوم التحليل في هذا الشكل البياني (رقم ١) على ان الطلب على النقود يتكون من شقين اساسيين اولهما يتكون من كل من الطلب على النقود للمعاملات والطلب عليها للاحتياط أما الشق الثاني فيشمل الطلب للمضاربة . وذلك لان الشق الأول بقسميه يتوقف على الدخل القومي بصفة أساسية وبعض العوامل الاخرى . اما الشق الثاني وهو الطلب للمضاربة فيعتمد على سعر الفائدة .



شكل بياني رقم (١) توازن سوق النقود





اما الطلب على النقود للمعاملات فيوضحه القسم ب من الشكل البياني رقم (١) فزيادة الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة هذا الطلب .

ويبين القسم ج من الشكل ، العلاقة بين الطلب على النقود للمضاربة وسعر الفائدة حيث يزيد هذا الطلب كلما انخفض سعر الفائدة حتى يصل الى أدنى مستوى ممكن لسعر الفائدة فيتوقف الافراد عن التصرف في نقودهم بالاقتراض انتظاراً لارتفاع يتوقع حدوثه في سعر الفائدة في مثل هذه الظروف . وعند مستوى مرتفع من سعر الفائدة يكون من المتوقع انخفاضه فيحاول الافراد إقراض أموالهم للغير بهذا السعر المرتفع قبل أن ينخفض .

اما القسم أ فيوضح عرض النقود وهو ثابت لا يتغير يتكون من كل من أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات ، لا يوضح هذا القسم كيفية توزيع عرض النقود بين هذين الرصيدين .

فبمعرفة مستوى الدخل الحقيقي وليكن ل . فان معرفة الطلب على أرصدة المعاملات من القسم ب بإسقاط عمود من النقطة ل . على الخط هـ ن في الشكل ، وهو في هذه الحالة ك ١ . ومن القسم أ يمكن معرفة أرصدة النقود للمضاربة حيث تمثل الباقي من عرض النقود ، وهي في هذه الحالة ك ٤ . وفي القسم ج يتحدد سعر الفائدة بتقابل عرض النقود للمضاربة مع الطلب عليها

والذي يمثله المنحنى في هذا القسم . ويتحدد سعر الفائدة في هذا القسم عند النقطة ز ، وهو في هذه الحالة ف . أما القسم د فهو يبين التوازن في سوق النقود بالمنحنى الذي يعرف عادة بـ $L M$ وهو يحدد المستويات المختلفة من الدخل القومي المقابلة للأسعار المختلفة للفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود .

وهذا المنحنى يكون مرناً مرونة لا نهائية عند المستويات المنخفضة من الدخل لأثر مصيدة السيولة سالفه الذكر ، أما الجزء العلوي من هذا المنحنى فهو خط رأسي حيث يكون الطلب على النقود للمعاملات بصفة أساسية ، وكلما زاد سعر الفائدة كلما تخلص الأفراد من أرصدة المضاربة حتى يتم التصرف فيها كلية . وهذا الجزء من المنحنى يعرف بالمنطقة التقليدية لان التقليديين يرون أن الطلب على النقود لا يكون الا للمعاملات فقط . أما باقي المنحنى بين هذين الجزئين فانه يميل لأعلى حيث يزيد بزيادة الدخل الحقيقي .

وكلما زاد عرض النقود كلما اتجه هذا المنحنى الى اليمين دون تغير مكان الجزء الخاص منه بمصيدة السيولة . ولانخفاض التفضيل النقدي نفس التأثير أيضاً على المنحنى . اما انخفاض عرض النقود أو زيادة تفضيل النقود فيتسبب في انتقال المنحنى الى اليسار . مع ثبات الجزء الخاص بمصيدة السيولة أيضاً^(١) .

- Ackley, G., Macroeconomic Theory, The Macmillan Company, New York, 1961.

- Brooman F., and Jacoby H., Macroeconomics, Aldine Publishing Company, 1970.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :



سوق النقد في اقتصاد إسلامي :

تقوم الدراسة في هذا المجال على دراسة كل من عرض النقود والطلب عليها وكيفية حدوث توازن سوق النقد في اقتصاد إسلامي خال من سعر الفائدة على رأس المال .

عرض النقود في اقتصاد إسلامي :

لفقهاء المسلمين آراؤهم في تنظيم عرض النقود ، وذلك لما لهذا العرض من أثر على تغير القدرة الشرائية للنقود ، وما يؤدي اليه ذلك من تغيير قيم الأصول أي الثروات في المجتمع وتغير دخول الأفراد ايضاً . ويقوم هذا التنظيم على الصلة الوثيقة للسلطات النقدية في المجتمع بجهاز التمويل ، وعدم إصدار النقود الا بأسباب اقتصادية فعلية لا تؤدي إلى الإضرار بالقيم أو مكاسب للبعض على حساب الآخرين . فقد كان الفقهاء المسلمون يرون ثبات قيمة النقود لأنها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم . ومن هؤلاء الفقهاء الغزالي وابن قيم الجوزية وابن عابدين^(١) .

فقد أوضح الغزالي أن من الظلم اختلاف قيم النقود وتباينها في الجودة والرداءة ، وأن شكر الله يقتضي عدم تغيير قيمة واسطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء وهي النقود . لذا فإن كل ما من شأنه تغيير قيمتها فقد تعدى حدود الله ﴿ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾ سورة الطلاق : آية ١ .

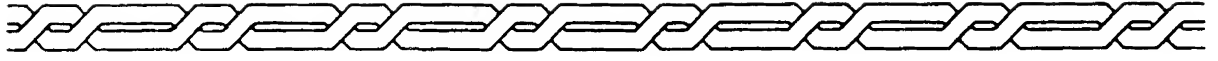
ويرى ابن قيم الجوزية أن تحريم ربا

الفضل في الإسلام والذي شمل ستة أشياء هي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح يعني تحريم التفاضل فيها مع اتحاد الجنس . أي لا يباع شيء من أي جنس من هذه الأشياء بشيء مختلف عنه في الوزن او المقدار او الكيل من نفس الجنس .

وبالنسبة للذهب والفضة ، وهما النقدان السائدان في ذلك الوقت - ولفترات زمنية طويلة - حيث كانت الدنانير هي العملة الذهبية ، والدراهم هي العملة الفضية . فأن سبب تحريم التفاضل فيهما هو كونهما أثماناً للمبيعات وحيث أن الثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأشياء فيجب في رأي ابن قيم الجوزية أن يكون محدوداً ومضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض . اذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن هناك ثمن تعتبر به المبيعات ، بل الجميع سلع ، في حين أن حاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة . ولا يكون ذلك إلا بثمن تقوم به الأشياء يستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير بذلك سلعة يرتفع وينخفض فتنفسد معاملات الناس ويحدث الضرر والظلم .

أما المقرئزي فقد كان يرى أن النقود من الذهب والفضة (وهي السائدة آنذاك) يجب أن تكون مضبوطة غير مغشوشة ، وأنه يجب الاهتمام بالنقود ، وأن إصدارها من قبل الحاكم لضبطها ومنع غشها وانقاص قيمتها ، وأن الحكام المسلمين كانوا يفعلون ذلك ، وأن التوسع في إصدار النقود بدون حاجة اقتصادية

(١) رفيق المصري ، الاسلام والنقود .



ممنوع لما يحدثه من أضرار من جراء نقص قيمتها واضطراب أسعار السلع والتضخم وتأثيره الضار على توزيع الثروة والدخول في المجتمع ، وهو أمر ممنوع شرعاً .

وهو يفيد أن غرض النقود في المجتمع مرتبط بحجم الناتج القومي . وقد درس ابن عابدين بعض المسائل المترتبة على تغير قيمة النقود من انخفاض أو ارتفاع أو انقطاع للنقد المتداول واستبداله بنقد آخر ، وأورد في دراسته آراء كثير ممن سبقه من فقهاء المذهب الحنفي . وخلاصة هذه الدراسة التي تنصب على أثر تغير النقود على المعاملات النقدية المؤجلة الدفع (البيع والشراء ، والإجارة ، والقرض ، ومؤخر مهر الزواج) أن تأخر تسليم النقود قد يصاحبه تغير في قيمة النقود بالانخفاض أو الزيادة ، أو قد تنقطع النقود المتفق عليها من التداول^(١) . فإذا ما حدث ذلك فإننا نكون أمام حالتين^(٢) :

١ - الحالة الاولى : وهي حالة النقود الخالصة (أو القليلة الغش) من الذهب أو الفضة ، ففي هذه الحالة ترد القروض وتسدد أثمان المبيعات والإجارة والمهر بمثلها ، ولا عبرة لرخصها أو غلائها وقت السداد عما كانت عليه وقت التعاقد أو البيع ، إذ أن هذه النقود نقود بالخلقة ولها قيمة ذاتية (أي لها قيمة بنفسها) . كما أنها تتمتع بثبات نسبي

في القيمة لندرتها وارتفاع قيمتها وعدم سهولة التحكم في إصدارها . فهي نقود لا تقل قيمتها التجارية كسلعة بدرجة محسوسة عن قيمتها الاسمية كنقد .

٢ - الحالة الثانية : وهي الخاصة بالنقود التي يغلب عليها الغش من الفضة أو النحاس أو غيرها ، ففي هذه الحالة ترد بقيمتها من النقد الخالصة وقت التعاقد أو البيع على الراجح من الذهب أو وقت كسادها أو انقطاعها في رأي آخر . وهذه النقود قيمتها الذاتية قليلة . ومثالها النقود الورقية والنقود الائتمانية بشكل عام ، وقيمتها القانونية (الاسمية) أعلى من قيمتها السوقية بكثير .

ولهذه الأسباب فقد غلب عليها انخفاض القيمة المتزايد في العصر الحالي ، وهو عصر التضخم وارتفاع الأسعار ، مما يؤثر على العقود المؤجلة السالف الإشارة إليها . ولذا فإنه علاجاً لمشكلة التضخم وتغير القدرة الشرائية للنقود يمكن دراسة الرأي المذكور بربط الديون والمعاملات المؤجلة بقيمتها عند التعاقد وليس بمثلها بأن ترد قيمتها وقت الاستحقاق بمثل ما كانت عليه وقت التعاقد ، فقد يمكن المحافظة على قيمة النقود ويتحقق مبدأ ثبات النقود الذي قال به الفقهاء المذكورون . وقد يقوم هذا حلاً لمشكلة الإيداع في البنوك ، ببدل راجح لسعر الفائدة على الأموال المودعة في البنك بدون قصد

(٢) رفينق المصري ، الاسلام والنقود

(١) حد الانقطاع هو عدم وجوده في السوق ، وان وجد في يد الصيارفة والبيوت .



الاستثمار ، حيث ان الاستثمار له صورة تعاقدية خاصة به ، وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة .

المجتمع وتقليل احتمالات ونطاق التضخم فيه .

الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي

يقوم الطلب على النقود في المجتمع - وفقاً للنظرية الكينزية - على دوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة كما سبق القول . ولهذه الاقسام الثلاثة من التفضيل النقدي او تفضيل السيولة اعتبارات تحكمها في هذه النظرية تبين لنا اهمها ، في دراسة سوق النقود كدرايرها كينز .

أما في المجتمع الاسلامي فان الطلب على النقود في المجتمع بأقسامه الثلاثة محكوم باعتبارات مختلفة تجعل التفضيل النقدي في المجتمع الاسلامي أضيق نطاقاً مما هو عليه في المجتمعات الاخرى . وفيما يلي نناقش هذه الاعتبارات :

١ - ان الطلب على النقود للمعاملات قائم في المجتمع لتمويل الاعمال المختلفة تبعاً لحجم الدخل والتركيب السلي للناتج القومي ، وحجم المبيعات وعادات الدفع والعرف التجاري . الا انه لا يتأثر بسعر الفائدة اذ انه غير قائم وقيمتها في هذه الاموال صفر . وانما يتأثر بعائد المشاركة في الربح للمال المشارك في الاستثمار . وبالطبع فان حجم الدخل القومي - كما في المجتمعات الأخرى - هو العامل الاساسي في تحديد

مما سبق يتضح ان عرض النقود في المجتمع لا يتم الا بأسباب اقتصادية وانه لا يتم الا من قبل البنك المركزي للدولة . كما ان مجال خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية محكوم بسياسة الدولة التي إما أن تمتلك هذه البنوك او تشرف عليها حتى يكون إصدار النقود في الحدود التي تسمح بها الدولة وفقاً لرأي بعض الفقهاء^(١) . وبذا فان كمية النقود في المجتمع تتفق مع الاحتياجات الفعلية ولا يكون هناك مجال لتوسع نقدي يفوق متطلبات التوسع في الاقتصاد .

وعلى هذا فان التضخم الذي يصاحب تكوين رأس المال الاجتماعي في أولى مراحل التنمية بالدول النامية ، نتيجة للانفاق الاستثماري وزيادة التدفقات النقدية في المجتمع دون انتاج يقابلها قليل الحدوث ومحدود النطاق في المجتمعات الاسلامية لتقييد الاصدار النقدي بالاحتياجات الاقتصادية ، واتساع نطاق النشاط الاستثماري وعدم اقتضائه على التجهيزات الأساسية في الاقتصاد للدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستثمار وللحاجة إلى الانفاق الاستثماري في توفير الاحتياجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع أيضاً ، وهي تعمل جميعاً على زيادة التدفقات السليعية في

(١) علي عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية في الإسلام ، والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية ، ص ٥٥ .



حجم هذا الطلب .

٢ - أما الطلب على النقود للاحتياط فانه ايضاً قائم في المجتمعات الاسلامية الا انه محدود بحد أعلى لكل فرد هو مقدار نصاب الزكاة وهو يساوي قيمة مقدار من الذهب تتراوح كميته بين ٦٣,١٠ - ٨٩,١٥ جراماً من الذهب الخالص (على اختلاف بين الفقهاء)^(١) . اذ ان المال الفائض عن الحاجة الى تمويل المعاملات الجارية ان بلغ هذا النصاب وانقضى على وجوده لدى الفرد عام هجري كامل أو عام ميلادي الا احد عشر يوماً وجب على مالكة اداء الزكاة عنه بنسبة ٢,٥٪ من قيمته .

لذا فانه قد يعمل على توظيف الأموال في الاستثمار ليحقق عائداً يدفع منه الزكاة ولا ينقص ما لديه من أموال بمقدار هذه الزكاة . وذلك عملاً بالقاعدة المستفادة من السنة النبوية والتي مفادها : المتاجرة بالمال حتى لا تأكله الصدقة . ولربما يرضى البعض بدفع الزكاة وعدم القيام بالاستثمار خشية المخاطرة وتحمل خسارة ، الا ان الأرجح هو الاتجاه لصالح توظيف الأموال خاصة في حالة عدم وجود مخاطر مؤكدة .

وبذا فان مقدار الطلب على النقود لهذا الغرض - الاحتياط - سيقبل عما لدى المجتمعات الاخرى التي ليس لها حدود او قواعد تحد من هذا الطلب . اذ رغم تأثره

بالدخل القومي كما هو الحال في هذه المجتمعات الا ان هناك عاملاً آخر هاماً يحد منه هو الزكاة .

٣ - أما الطلب على النقود لغرض المضاربة فمن الممكن التوصل الى صورته التي يكون عليها في المجتمع الاسلامي من المناقشة التالية :

يقوم الطلب للمضاربة في المجتمعات غير الاسلامية على ميل المنشآت والافراد لتحقيق عوائد على أموالهم بانتهاز فرص الاستثمار المربح لتوظيف الاموال فيها ، وبالمضاربة في سوق الاوراق المالية (الأسهم والسندات) بقصد تحقيق أرباح بشرائها في أوقات انخفاض أثمانها وإعادة بيعها في أوقات ارتفاع اسعارها ، وان هذا الطلب مرتبط بسعر الفائدة السائد في السوق النقدية فيزداد التفضيل النقدي لهذا السبب في حالات انخفاض سعر الفائدة ، وانخفاضه في حالات ارتفاع معدلات الفائدة .

أ - فبالنسبة للاحتفاظ بالأموال انتظاراً لفرص الاستثمار المربح فهذا أمر مقبول ومرغوب اسلامياً لكنه محكوم بعاملين . أما الأول فهو نسبة معدل الأرباح السائدة في الأنشطة الاستثمارية المتاحة الى المعدل المتوقع لهذه الارباح في المستقبل ، حيث يزداد الاحتفاظ بالأموال لهذا الغرض كلما كانت التوقعات للمستقبل متفائلة ، وكانت

(١) انظر : يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٣



$$\text{ص} = \frac{٢ع}{(١ + \text{س})^2} + \frac{١ع}{(١ + \text{س})} + \frac{ع}{(١ + \text{س})^n} + \dots$$

حيث ص تكاليف المشروع
ع ، ١ع ، ٢ع ، ، ، ، عن العائد
المتوقع لرأس المال في السنوات ١ ، ٢ ،
، ، ، ن على التوالي .
س معدل الخصم

أما الزكاة التي تفرض على الأموال في
حالة تأخير استثمارها لمدة عام هجري كامل
وقدرها ٢,٥٪ من قيمته فتكون ز .

ولذا فإن الطلب على النقود بغرض
الاستثمار مستقبلاً يتوقف على :

$$\frac{٩٠\text{ررم}}{\text{س}} - (ز - ٩٠\text{ررم})$$

زيادة $\frac{٩٠\text{ررم}}{\text{س}} - ز$ عن ٩٠ررم
تؤدي إلى زيادة هذا الطلب واضطراد هذه
الزيادة كلما زاد الفرق . أما نقصه فيعمل على
إلغاء هذا الطلب .

ب - أما بالنسبة للطلب على المال للمضاربة
في سوق الأوراق المالية أو غيرها من الأسواق
فإنه محكوم بعاملين أيضاً هما :

(١) نوع الأوراق المتعامل فيها في السوق

النسبة المذكورة أقل من الواحد بالتالي (مع
الأخذ في الاعتبار بالطبع إمكان حدوث
انخفاض في القوة الشرائية للنقود في
المستقبل) .

أما العامل الثاني فهو نسبة الزكاة المفترضة
على الأموال المدخرة غير المستثمرة حيث
تمثل نفقة على الاحتفاظ بالأموال دون
توظيف - في الوقت الذي لا تؤخذ فيه
هذه الزكاة من الأموال المستثمرة إلا من عائد
الاستثمار - باستثناء زكاة التجارة - في رأي
بعض الفقهاء (١) .

فاذا فرضنا أن متوسط الربح السائد على
الاستثمار وهو متوسط حصة المال في أرباح
المشروعات تبعاً لمعدلات المشاركة السائدة
في الأرباح مطروحاً منه الزكاة المفترضة على
هذا الربح وقدره ١٠٪ هو ررح - ١٠ ررح أي
٩٠ ررح وأن القيمة الحالية للأرباح المتوقعة
مستقبلاً على استثمار الأموال مطروحاً منها
نسبة الزكاة المستحقة عليها هي
رم - ١٠ررم اي $\frac{٩٠\text{ررم}}{\text{س}}$ حيث س

هي معدل الخصم تبعاً للفترة الزمنية المأخوذة
في الاعتبار في تقدير العوائد المتوقعة والمقدر
تبعاً لمعدل العائد الداخل على الاستثمار
السائد في المجتمع (٢) وهو يحسب من
المعادلة السابق ذكرها عن معادلة الخصم
باختلاف مسمياتها على النحو التالي :

والقائم على سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال في
دراسة له بالمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي
بجدة .

(١) يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة .
(٢) قدم محمد انس الزرقاء هذه الفكرة لبديل يراه مقبولاً
إسلامياً لمعدل الخصم السائد في مجتمعات غير إسلامية



المالية (أسهم، مشروعات مختلفة ، سندات)
والعقود المتعامل بها في سوق العقود .

(٢) منع التدخل في الأسواق بقصد رفع
الأسعار وتحقيق أرباح بالتالي .

وبالنسبة للعامل الأول فالأوراق التي يتم
التعامل فيها في هذه الأسواق هي الاسهم
والسندات ، أما السهم فهو حصة في رأس
مال شركة او مؤسسة وهو معرض للربح او
الخسارة فما كان من هذه الأسهم ضمن
شركات أو مؤسسات اقتصادية تتعامل على
اسس شرعية مباحة فإن تبادله في البورصة
مباح . ولا يتم فيها تبادل أسهم الشركات او
المؤسسات ذات النشاط غير المشروع (وهي
موجودة بالطبع في المجتمعات غير
الإسلامية) . أما السند فإنه قرض تحصل
عليه جهة الاصدار مقابل فائدة لحامل السند
فهو إذاً من الاعمال المحرمة ولا يتم تبادله في
البورصة (١) . وبذا فإن نطاق المضاربة في
هذا المجال محدود عما هو عليه الحال في
الاقتصاد غير الإسلامي ، ومرتبطة بحجم
الدخل في المجتمع - باعتباره محصلة لنشاط
المشروعات الإنتاجية التي يتم التعامل في
أسهمها . أما العقود المتعامل بها في سوق
العقود فإنها تخضع للقواعد التالية :

قال حكيم بن خزام نهاني رسول الله ﷺ عن بيع
ما ليس عندي ، وقال حكيم يا رسول الله يأتييني

الرجل فيريد مني بيع ما ليس عندي فأبتاع له من
السوق . قال لا تبع ما ليس عندك (٢) .

لذا يرى البعض من الفقهاء أن أعمال
المضاربة في البورصات التي يقوم بها
المضاربون لشراء وبيع عقود للسلع - في
بورصات العقود - دون تسليم أو استلام لهذه
السلع تدخل في هذا النهي ، وذلك لما
تحدثه هذه المضاربة من تذبذب في الاسعار
واضطراب في التعامل فضلاً عما تؤدي اليه
من ارتفاع الاسعار مقابل الارباح التي يحصل
عليها المضاربون دون تقديم خدمة إنتاجية
مقابلها . الا ان بعض الفقهاء يرى ان النهي
يسري على الحالات التي لا يمكن فيها
الحصول على السلع او ليست هناك ثقة في
إمكان الحصول عليها للوفاء بالبيع الذي قام
به . أما ان كان عنده ثقة في الوفاء بهذا البيع
فانه لا يدخل في هذا النهي (٣) . وذلك ما
دامت تتحقق فيه شروط السلم المباح ، وهو
البيع المقدم الذي يحصل فيه البائع على ثمن
السلعة مقدماً ثم يعطي السلعة بعد ذلك
مؤخراً ، ويشترط في هذا البيع تحديد السلعة
وجودتها وكميتها ووقت التسليم ، ولا بد فيه
من دفع الثمن وقت عقد الصفقة وإلا بطلت .
كذلك فانه لا بد من تسليم السلعة كما هو
عليه الاتفاق في موعد التسليم ولا يجوز سداد
قيمتها في ذلك الوقت وإلا كان هذا نوع من

ص ٧ .

(٣) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ١ ،

ص ٤٥١ .

(١) محمد عبد المنعم خفاجي ، الإسلام ونظريته الاقتصادية ،
دار الكتاب اللبناني بيروت ، ١٩٧٣ .

(٢) الامام البغوي حسن بن سعود ، مصابيح السنة ، ج ٢ ،



بدافع المضاربة فإنه لا يتأثر بالفائدة على رأس المال لأنها غير موجودة في الاقتصاد ، كما أنه محدود لمحدودية مجالات المضاربة المباحة بشروطها الشرعية ، وهو يعتمد على معدلات المشاركة في الربح .

أما عرض النقود فقد سبق القول باعتماده على حجم الدخل القومي . لذا فإن شرط توازن سوق النقد في المجتمع الإسلامي هو :

عن = طن = ط (ل) + ط (ل ، ن) + ط (ر) .

حيث عن عرض النقود ، طن الطلب الكلي على النقود ، ط (ل) ، الطلب للمعاملات ويرتبط بالدخول النقدي ل ، ط (ل) الطلب للاحتياط ويرتبط بكل من الدخل (ل) والقيمة النقدية لنصاب الزكاة ن .

طن الطلب للمضاربة ويرتبط بعائد المشاركة في الربح ر .

ولبيان كيفية حدوث التوازن في هذا السوق فقد اعتبر أن الطلب على النقود للمعاملات يشكل أيضاً الطلب للاحتياط وكما سبق ، فإن الدخل القومي يتحدد في الجزء د من الشكل (٢) عند النقطة ل ١ ، وعند هذا المستوى من الدخل يتحدد الطلب على النقود للمعاملات عند ك ١ (القسم ب) ، كما يتحدد عرض النقود عند ع ١ (قسم أ) ، أما الطلب للمضاربة فيمثله ك ٢ .

الربا إذا اختلفت القيمة عند عقد الصفقة عنها عند وقت استيفاء السلعة (١) . وذلك بناء على قول ابن عباس : قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف في ثمن فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم . (صحيح مسلم : كتاب البيع) .

أما ما لا يتحقق فيه هذه الشروط من العقود فلا يتم التعامل فيه ، وبذا يقل عدد العقود التي يتم التعامل فيها في هذه الأسواق ، ويقل الطلب على النقود أيضاً لهذا الغرض .

أما العامل الثاني المتعلق بمنع الأنشطة التي يترتب عليها ارتفاع الأسعار بقصد تحقيق الأرباح فمنه شراء السلع بقصد تخزينها لحين ارتفاع أسعارها . حيث يعد ذلك احتكاراً - من وجهة نظر الإسلام - ويدخل في قول رسول الله ﷺ : من احتكر فهو خاطيء . (صحيح مسلم) .

توازن سوق النقد :

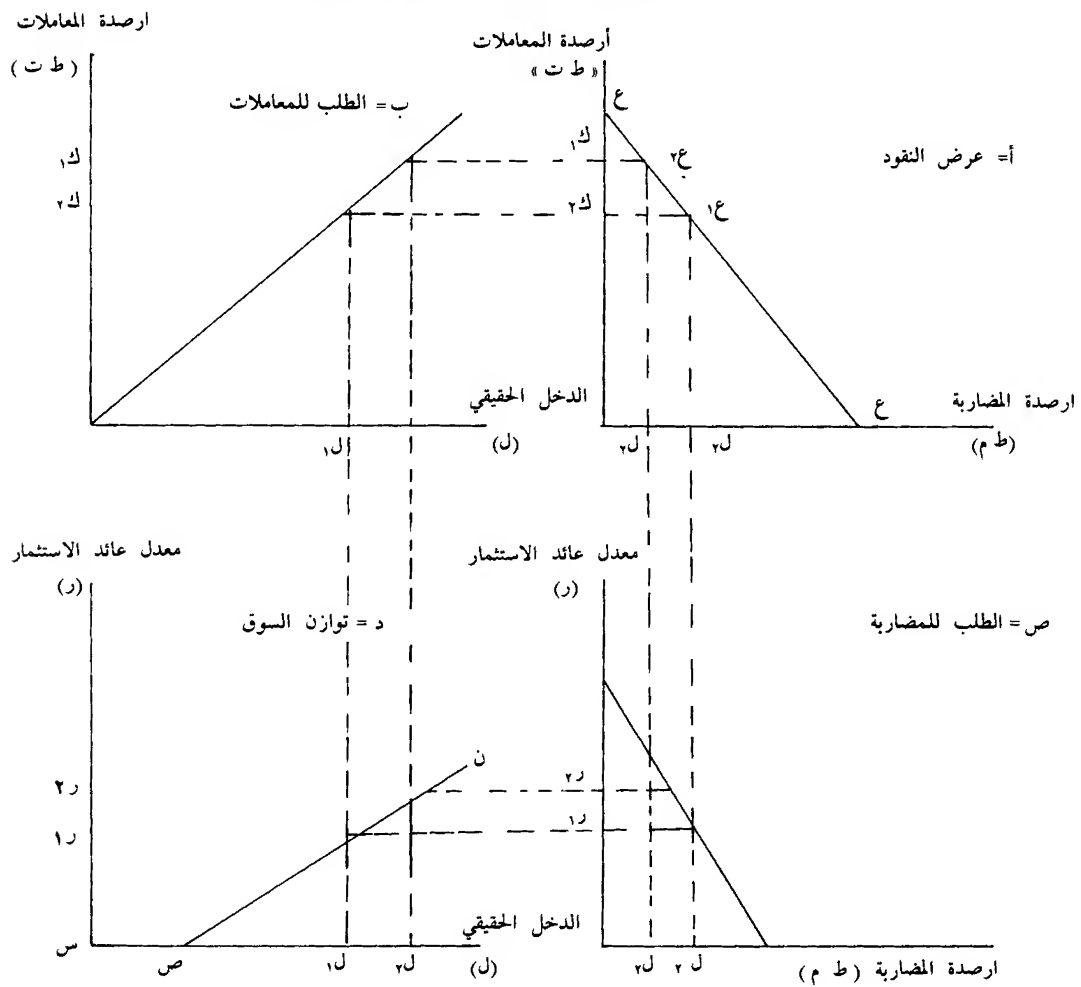
مما سبق يتضح أن الطلب على النقود للمعاملات هو أهم أقسام الطلب على النقود في المجتمعات الإسلامية وأنه مرتبط بحجم الدخل القومي ، أما القسمين الآخرين فأولهما وهو الطلب بدافع الاحتياط فإنه محدود بكل من الدخل ومقدار النصاب الخاص بالزكاة على النقود ، لذا فهو يشكل نسبة صغيرة من الطلب للمعاملات وأما الثاني وهو الطلب

(١) ابن قيم الجوزية ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ١ ، ص ٤٥١ .

الى ٢٤ ، ويزداد الطلب على المعاملات الى ١٤ ، ويتحدد الطلب للمضاربة عند ٢٤ . وهكذا يصبح تغير عائد الاستثمار تغيراً موازياً في الدخل يصحبه زيادة في كل من عرض النقود والطلب عليها ، والعكس بالعكس ، فيتحقق التوازن في سوق النقود .

ويعني ذلك ان كلاً من عائد الاستثمار والدخل يحددان معاً التوازن في هذا السوق ، حيث يعملان على تحقيق تعادل عرض النقود والطلب عليها .
وتغير الدخل الى ٢٤ سيحدث مع معدل عائد عند ٢٤ ، ويرتفع منحنى عرض النقود

شكل بياني رقم (٢) توازن سوق النقد في اقتصاد اسلامي



التطوعي او الخيري ، واختلاف نسبة الزكاة على الاموال المستثمرة عنها عن الاموال غير المستثمرة ... الخ
المزيد من التفصيل انظر : محمد عبد المنعم عفر ، دالة ونمط الاستثمار في اقتصاد ، اسلامي ، البنوك الإسلامية .

* يوضح القسم (د) من هذا الشكل العلاقة بين الدخل ومعدل عائد المشاركة في الربح والاستثمار التابع اي المرتبط بالدخل ، والتي يمثلها (ص ن) ، مع افتراض تحقيق جانب آخر من الدخل في المجتمع تمثله المسافة (ص س) بفعل الاستثمار التلقائي اي الغير مرتبط بالدخل كأثر لبعض العوامل كالاستثمار



اقتصادية ، فقد ساعد ذلك في تعزيز هذا الاعتقاد .

إلا أنه قد اخذت بعض هذه المناهيم تجد مجالها إلى الدراسات الاقتصادية والمناقشات العلمية في الآونة الأخيرة وقد حفّز هذا كثيراً من الاقتصاديين . للبحث في مجال التنظيمات الإسلامية للحياة الاقتصادية للوصول إلى معالم واضحة ومحددة للفكر الاقتصادي الإسلامي مصاغاً ومعبراً عنه في صورة فكر اقتصادي حديث ومدرسة اقتصادية مستقلة .

وقد تمت هذه الدراسة على هذا المنوال في مجال سوق النقود باعتباره أحد المجالات الهامة للتنظيم الاقتصادي الإسلامي ، والذي يختلف فيه الفكر الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الرأسمالي .

وقد أبرزت هذه الدراسة بعض المعالم المحددة ، لعل من أهمها :

١ - ان عرض النقود في المجتمع الإسلامي محكوم ومحدد بدواعي وأسباب اقتصادية فعلية ، حتى تتفق كمية النقود المتاحة في المجتمع مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد . فالبنك المركزي ملتزم بذلك ، كما أن البنوك التجارية لا تصدر من نقود الودائع إلا ما تسمح به الدولة في هذا المجال . وبذا لا يكون هناك مجال لتوسع أو انكماش نقدي يضر باقتصاديات المجتمع ، أو بتوزيع الثروات أو الدخول من جراء تغيير القدرة الشرائية للنقود ، والأسعار .

٢ - أن تفضيل السيولة في المجتمع الاسلامي أضيق نطاقاً من غيره من

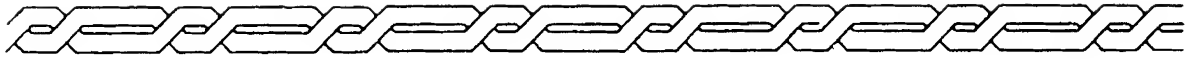
زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة عرض النقود ، والطلب عليها للمعاملات ، ويترتب عليه زيادة الطلب للاحتياط وإذا صحبه ارتفاع في الأسعار فإن ذلك يغير من قيمة نصاب الزكاة مما يسبب زيادة أخرى فيه . ويحدث ذلك في حالات التوظيف الكامل أو بالقرب منها . أما الطلب للمضاربة فإنه من الممكن التحكم فيه لإحداث التوازن في سوق النقود من خلال تغيير معدلات الأرباح الموزعة في المنشآت الاقتصادية بالنقص لتقليص حجم الاستثمار في حالات التضخم ، وبالزيادة في حالات الانكماش .

ونظراً لعدم تأثر النشاط الاقتصادي في المجتمع بسعر الفائدة فإنه لا وجود لفخ السيولة كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي ، والقيود التي تسببها في علاج مشاكل البطالة والكساد باتباع السياسات النقدية .

الخلاصة :

كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين بأن النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية شأنه شأن النشاط الاقتصادي في المجتمعات غير الإسلامية لا يتصور له الاستقرار ولا التطور إلا ارتكازاً على سعر الفائدة عى رأس المال وانطلاقاً منها .

وإزاء غياب المفاهيم الإسلامية عن التطبيق في مجالات الاقتصاد مالياً وعدم بروزها وبلورتها في صورة دراسات ونظريات



المجتمعات وذلك لعدم وجود سعر الفائدة على رأس المال كمؤثر في النشاط الاقتصادي او الطلب على النقود ، ولوجود بعض القواعد المقيدة لهذا الطلب التي نناقشها في النقاط التالية .

٣ - لا يتأثر الطلب على النقود لمعاملات بسعر الفائدة على رأس المال وإنما يتأثر بغيره من العوامل الأخرى المعروفة خاصة الدخل القومي ، وبعد هذا القسم من الطلب على النقود هو أهم اقسام التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي .

٤ - يقل الطلب على النقود للاحتياط في المجتمع عن غيره من المجتمعات فرغم تأثره وارتباطه بالدخل القومي كما هو الحال في هذه المجتمعات ، إلا أن هناك عاملاً آخر يحد منه هو مقدار نصاب الزكاة . حيث لشروط فرض الزكاة على المال الفائض على الحاجة غير المستثمر أثرها على الاحتفاظ بالمال للاحتياط إذ أنها قد تدفع الأفراد لاستثمار اموالهم ليحققوا عائداً يزيد عن مقدار الزكاة المفروضة على هذه الأموال حتى لا ينقص مقدار ما لديهم من أموال بفعل الزكاة .

٥ - أما الطلب على النقود للمضاربة فإنه لا يتأثر بسعر الفائدة على رأس المال بل يعتمد على كل من المعدلات المتوقعة للمشاركة في الأرباح للمال المشارك في الاستثمار ، ونسبة الزكاة المفترضة على الأموال المدخرة غير المستثمرة (التي تمثل نفقة على الاحتفاظ بالأموال دون توظيف) بالنسبة للقسم من

الطلب للمضاربة التي يحتفظ به انتظاراً لفرص الاستثمار المربح . أما القسم الآخر من هذا الطلب والذي يستخدم للمضاربة به في سوق الأوراق المالية أو غيرها من الأسواق فإنه محدود بمجالات معينة فقط من هذه المضاربة هو المباح شرعاً من بين أنواع المضاربة المختلفة .

أ - فبالنسبة للقسم الاول من طلب المضاربة فإنه يتحدد بالمعادلة الآتية :

$$\left(\frac{90}{س} - ز \right) - 90 ررح$$

حيث رم : القيمة الحالية للأرباح المتوقعة مستقبلاً على استثمار الأموال .

س : معدل الخصم تبعاً للفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار والمقدر تبعاً لمعدل العائد الداخل على الاستثمار السائد في المجتمع .

٩٠ ر : تمثل صافي ١ ربح الاستثمار بعد خصم نسبة الزكاة على عائد الاستثمار وقدره ١٠٪ .

ز : تمثل الزكاة المفترضة على الأموال المدخرة غير المستثمرة والتي انقضت عليها عام هجري كامل وقدره ٢,٥٪ .

رح : متوسط الربح السائد على الاستثمار وهو متوسط حصة المال في ارباح المشروعات تبعاً لمعدلات المشاركة السائدة في الأرباح . فزيادة القسم الأول وهو ٩٠ ررم

س - ز عن ٩٠ ررح تؤدي الى زيادة الطلب على النقود لهذه المضاربة ، واضطراد هذه الزيادة كلما زاد الفرق . أما



طـ الطلب للمعاملات وهو يرتبط بالدخل
النقدي لـ

طـ الطلب للاحتياط ويرتبط بكل من
الدخل (ل) والقيمة النقدية لنصاب الزكاة
(ك) .

طـ الطلب للمضاربة ويرتبط بعائد
المشاركة في الربح (ر) فيزداد عرض النقود
بزيادة الدخل القومي ، ويؤدي ذلك الى زيادة
الطلب على النقود لكل من المعاملات
والاحتياط . وإذا سحب ذلك زيادة في
الأسعار ، فإن قيمة نصاب الزكاة تزداد ، وهو
ما يحدث قريباً من التوظيف الكامل وعند
حدوث هذا التوظيف . وبذا فإن التوسع في
الإصدار المرتبط بحجم النشاط الاقتصادي
(الناتج القومي) يوازيه زيادة في الطلب
النقدي لتمويل التعامل في هذا الناتج . ويعد
الطلب للمضاربة مجالاً لسياسات الدولة
الهادفة لإحداث التوازن في سوق النقود بتغيير
معدلات توزيع الأرباح بالنقص لتقليص حجم
الاستثمار في حالات التضخم ، وبزيادة في
حالات الانكماش .

كما أن القيود التي يسببها سعر الفائدة عند
حدودها الدنيا أو ما يسمى بمصيدة أو فسخ
السيولة على السياسات النقدية لا وجود لها
في الاقتصاد الإسلامي ، وبذا يتسع مجال
هذه السياسات وتزداد فاعليتها .

من هذه النتائج يتضح أن بالإمكان صياغة
التعاليم الإسلامية المنظمة لمجالات النشاط
الإنساني المختلفة خاصة الاقتصادية منها في

نقصه فيعمل على إلغاء هذا الطلب .

بـ اما القسم الثاني لهذا الطلب فتد
عليه بعض القيود ، والتي من أهمها :
(١) إلغاء التعامل في السندات لأنها تمثل
قروضا ذات فائدة محددة .

(٢) عدم التعامل في أسهم الشركات
والمنشآت ذات النشاط غير المشروع كالإنتاج
والإتجار في الخمر والتماثيل والخنازير
وغيرها .

(٣) تحديد مجال العقود التي يتعامل فيها
في سوق العقود بالعقود التي تتحقق فيها شروط
السلم المباح وهو البيع المقدم الذي يحصل
فيه البائع على ثمن السلعة مقدماً ثم يعطي
السلعة ذات الكمية والمواصفات المتفق عليها
عند التعاقد بعد ذلك ، حيث يشترط فيه دفع
الثمن عند التعاقد ، وتسليم عين السلعة في
موعد التسليم دون قيمتها في ذلك الوقت .

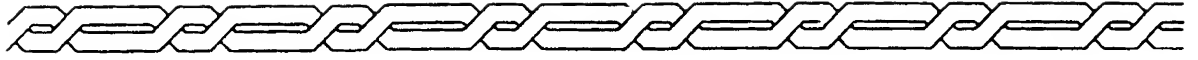
(٤) أن حجب السلع عن التعامل بقصد
رفع أسعارها وتحقيق أرباح من جراء ذلك
احتكار ممنوع في الشريعة الإسلامية .
ومحصلة هذه الإجراءات هي تقليل الطلب
على النقود لهذا القسم من المضاربة .

(٥) أن توازن سوق النقود في الاقتصاد
الإسلامي ، يمكن التعبير عنه بالمعادلة
الآتية :

عن = طن = ط (ل) + ط (ل ، ك) + ط (ر)

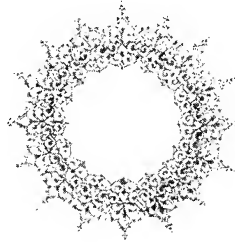
حيث عن عرض النقود

طن الطلب الكلي على النقود



صورة آراء ودراسات اقتصادية وعلمية حديثة
تقربنا من الوصول إلى مدرستنا الفكرية
المستقلة . وإن كانت هذه الصياغة تحتاج إلى
جهود كبيرة ودراسات متأنية ومناقشات
مستفيضة فإن هذه الدراسة الحالية تضع لبنة
على هذا الطريق قد تُزال وقد تعدل وربما

قبلت فنكون بذلك قد قمنا بدور في هذا
المجال ندعو غيرنا من الباحثين إلى تطويره
وإتمامه ليتحقق ما نصبو إليه جميعاً من وضوح
الفكر الإسلامي وترسيخه والعمل به في سبيل
تقدم مجتمعاتنا والنهوض بها .
د . محمد عبد المنعم عفر



مَراجِعُ البَحْثِ

- ابن قيم الجوزية، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، الجزء الأول : دار الكتب الحديثة ، القاهرة .
- الامام البغوي حسن بن سعود ، مصابيح السنة، الجزء الثاني .
- علي عبد الرسول ، المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الاسلامية ،- دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- رفيق المصري ، الإسلام والنقد ، ندوة النقد والمصارف في الإسلام ، مكة، اكتوبر ، ١٩٧٨ .
- محمد عبد المنعم خفاجي ، الإسلام ونظريته الاقتصادية ، دار الكتاب اللبناني بيروت ، ١٩٧٣ .
- محمد عبد المنعم عفر ، النظام الاقتصادي الإسلامي ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٩٧٩ .
- محمد عبد المنعم عفر ، دالة ونمط الاستثمار في اقتصاد إسلامي ، البنوك الإسلامية ، عدد ١٣ ، ذو القعدة ، ١٤٠٠ هـ .

— Ackley, G., Macroeconomic Theory, The Macmillan Company, New York, 1961.

— Brocman F., and Jacoby., Macroeconomics, Aldine Publishing company , 1970.

